بيان **صحفي**

تعزيز الديمقراطية

29 أبريل/نيسان 2025

تعمل حكومة ألبرتا على إدخال تغييرات لحماية الديمقراطية وإجراء انتخابات نزيهة ومفتوحة وزيادة الثقة في كل صوت يتم الإدلاء به.

يمنح التصويت سكان ألبرتا صوتًا في تشكيل مستقبل مقاطعتنا. توفر عمليات الديمقراطية المباشرة مثل الاستفتاءات وسحب الثقة وعرائض مبادرات المواطنين المزيد من الفرص لسكان ألبرتا لسماع آرائهم والتعبير عنها. من شأن *قانون تعديل قوانين الانتخابات المقترح لعام 2025* أن يجعل انتخابات ألبرتا وغيرها من العمليات الديمقراطية أكثر انفتاحًا وأمانًا وأن يسهل المشاركة بها.

الانتخابات الحرة والنزيهة هي أساس الديمقراطية، وتتخذ حكومة ألبرتا الإجراءات اللازمة لحمايتها. تتضمن التغييرات المقترحة ما يلي:

- حظر استخدام آلات التصويت الإلكترونية وغيرها من آلات التصويت المؤتمتة، مع اشتراط فرز جميع الأصوات يدوياً لحماية نزاهة الانتخابات.
- إلغاء الاستعانة بشخص لتحديد هوية شخص آخر لا يملك وثائق في مراكز الاقتراع لتعزيز عمليات تحديد الهوية والتحقق.
- اشتراط إكمال فرز الأصوات غير الرسمية في غضون 12 ساعة من إغلاق صناديق الاقتراع لتوفير نتائج موثوقة وفي الوقت المناسب.
- الاشتراط على الناخبين الإدلاء بأصواتهم في دائرتهم الانتخابية التي يقيمون فيها أو عن طريق طلب بطاقة اقتراع خاصة.
- توسيع نطاق الوصول إلى بطاقات الاقتراع الخاصة، مما يسمح لأي ناخب بطلبها دون الحاجة إلى تقديم سبب مع حماية النزاهة من خلال مطالبة الناخبين بطلب بطاقة الاقتراع الخاصة بهم شخصيًا (مع استثناءات لأولئك الذين يحتاجون إلى مساعدة بسبب الإعاقة).
- تحديث *قانون سحب الثقة* لتسهيل قيام سكان ألبرتا بمحاسبة المسؤولين المنتخبين من خلال خفض الحد الأدنى لتوقيعات العريضة وتمديد الفترة الزمنية المخصصة لجمع التوقيعات.
- تحسين عملية *قانون مبادرة المواطن* من خلال تحديد الحد الأدنى لجميع العرائض الناجحة بنسبة 10 في المائة من الناخبين المؤهلين الذين شاركوا في الانتخابات العامة الأخيرة.

تتضمن التعديلات الإضافية بموجب *قانون تعديل قوانين الانتخابات لعام 2025*:

- السماح بمساهمة الشركات والنقابات بانتخابات المقاطعة مع الحفاظ على الشفافية والمساءلة من خلال متطلبات الإفصاح المالي الحالية.

التصنيف: عام

- تسهيل التصويت بالنسبة لمستوطنات الأمم الأولى والميتيس أثناء الاستفتاءات وانتخابات مجلس الشيوخ.
- تعزيز أحكام الاستجابة للطوارئ في حالة حدوث اضطرابات في التصويت أثناء الاستفتاءات وانتخابات مجلس الشيوخ.

ومن شأن هذه التغييرات أن تساعد في ضمان أن تكون العمليات الديمقراطية في ألبرتا مفتوحة وآمنة وأن تعكس إرادة سكان ألبرتا، مع خلق فرص جديدة لمشاركة عامة أكبر.

حقائق سريعة

- ينظم *قانون الانتخابات* عملية الانتخابات في المقاطعة والانتخابات الفرعية والاستفتاءات في ألبرتا وينشئ مكتب كبير مسؤولي الانتخابات، القائم على انتخابات ألبرتا.
- ينظم *قانون الإفصاح عن التمويل والمساهمات الانتخابية* تمويل الانتخابات في المقاطعة وانتخابات مجلس الشيوخ والاستفتاءات، بما في ذلك القواعد الخاصة بالأحزاب السياسية المسجلة وجمعيات الدوائر الانتخابية والمرشحين والمتنافسين على القيادة والأطراف الخارجية.
- ينظم *قانون انتخابات مجلس الشيوخ في ألبرتا* عملية انتخابات مجلس الشيوخ في ألبرتا.
- ينظم *قانون الاستفتاء* عملية الاستفتاءات في ألبرتا.
- يحدد *قانون سحب الثقة* العملية التي يمكن أن يتبعها سكان ألبرتا لبدء سحب الثقة من عضو منتخب في المجلس التشريعي.
- يسمح *قانون مبادرة المواطن* للناخبين المؤهلين في ألبرتا باقتراح مبادرات تشريعية أو خاصة بالسياسات، وأسئلة استفتاء دستوري، ويضع قواعد للإعلان والإنفاق.

معلومات ذات صلة

- تحسين الاتساق والعدالة في العمليات الديمقراطية في ألبرتا
- مشروع القانون 54: قانون تعديل قوانين الانتخابات، 2025
- ورقة حقائق حول قانون تعديل قوانين الانتخابات لعام 2025

الأخبار ذات الصلة

- تعزيز الانتخابات المحلية في ألبرتا (25 أبريل/نيسان 2024)
- انتخابات محلية مسؤولة وشفافة (18 أكتوبر/تشرين الأول 2024)

الوسائط المتعددة

- شاهد المؤتمر الصحفي
- استمع للمؤتمر الصحفي

التصنيف: عام